إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/343
للنشر الفوري
١٦ سبتمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يصرح بأن زيادة النمو عامل أساسي في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

نبه اليوم السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى أن الأزمة العالمية تسببت في انحراف التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة عن مساره الصحيح ودعا المجتمع الدولي إلى عمل المزيد للمساعدة في إحراز هذه الأهداف، عن طريق تسريع النمو وغير ذلك من السبل الممكنة.

وقال السيد ستراوس–كان: " الأمر كله مرهون باستعادة النمو العالمي المتوازن والقابل للاستمرار. فهذا هو الأساس الذي ترتكز عليه كل الأمور الأخرى. والنمو وحده لا يكفي، لكن المؤكد أن كل ما يبذل من جهود أخرى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة سوف تُمنى بالفشل ما لم يتحقق النمو." وسوف يلقي المدير العام كلمة أمام قمة الأمم المتحدة المقرر عقدها في نيويورك يوم ٢٠ سبتمبر الجاري.

وفي تقرير صدر قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة الأسبوع القادم وعنوانه *"تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة: الاحتمالات والتحديات الاقتصادية الكلية في البلدان منخفضة الدخل"*، يطرح خبراء صندوق النقد الدولي الإجراءات اللازمة على وجه التحديد لمواصلة التقدم نحو إحراز أهداف الألفية:

- ينبغي أن تركز الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية على تأمين التعافي العالمي الذي لا يزال هشا وبطيئا.
- ينبغي أن تفي الجهات المانحة بالوعود التي قطعتها في غلينيغلز بشأن المعونة، وتنفيذ الانفتاح التجاري ــ بالتحرك سريعا لإزالة الحواجز التي تقف حجر عثرة أمام الصادرات من البلدان الأفقر ــ وتكثيف دعمها للدول الهشة.

وينبغي أن تركز البلدان النامية على استعادة النمو القوي ــ بالاستثمار في البنية التحتية وتهيئة بيئة أكثر دعما لنشاط الأعمال ــ وعلى إكساب اقتصاداتها قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الصدمات، من خلال ترسيخ السياسات

الاقتصادية الكلية القوية التي أثبتت كفاءة في خدمة مصالحها أثناء الأزمة الأخيرة وإنشاء شبكات أمان اجتماعي أكثر فعالية.

وسوف يستمر الصندوق من جانبه في تقديم قروض بدون فوائد للبلدان التي تواجه صدمات، ومساعدة البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة الاستثمار، وتوفير المساعدة الفنية والدعم اللازم لبناء القدرات، حتى تتمكن البلدان من إدارة مواردها بكفاءة أكبر بغية تحقيق أهداف النمو والحد من الفقر.

وقد أسفرت هذه الأزمة عن تكلفة بشرية ماحقة في البلدان الفقيرة. فتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن وقوع الأزمة حال دون تخفيض عدد الفقراء الذي كان يمكن أن يتحقق بانتشال ٧١ مليون نسمة أخرى من هوة الفقر، وتسبب في احتمال إضافة ١,٢ مليون حالة وفاة بين الأطفال دون سن الخامسة، وحرمان ١٠٠ مليون نسمة آخرين من الحصول على مياه الشرب الآمنة.